euaa
EUROPEAN UNION
AGENCY FOR ASYLUM

تقرير اللجوء لعام 2024

ملخص تنفيذي

تقرير اللجوء لعام 2024

التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي

ملخص تنفيذي

يونيو 2024

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) لعام 2024

تُخلي وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) أو أي شخص ينوب عنها مسؤوليتها عن الاستخدام المحتمل للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

صورة الغلاف: Halfpoint/iStock

لوكسمبورغ: مكتب مطبوعات الاتحاد الأوروبي، 2024

PDF BZ-AH-24-001-AR-N ISBN 978-92-9403-969-9 ISSN 2600-3163 doi: 36288/10.2847

يجوز النسخ بشرط الإشارة إلى المصدر. في حالة استخدام أو إعادة نسخ الصور أو غيرها من المواد التي لا تخضع لحقوق النشر الخاصة بوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء ((EUAA، يتعين الحصول على إذن مباشر من أصحاب حقوق النشر.

توطئة

لأول مرة منذ إنشاء نظام اللجوء الأوروبي المشترك، دُعيت أوروبا إلى مساعدة مثل هذا العدد الكبير من الأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الحماية. في عام 2023، ارتفعت طلبات اللجوء إلى مستويات تذكرنا بأزمة اللاجئين لعام 2015-2016. ولكن في الواقع، وفرت الدول الحماية لعدد أكبر بكثير من الأشخاص، حيث تم تسجيل أكثر من 4.3 ملايين مستفيد من الحماية المؤقتة منذ بداية الغزو الروسي، بالإضافة إلى أكثر من 1.1 مليون طالب لجوء في عام 2023.

في ضوء هذه الخلفية، مثَّل اعتماد الميثاق الجديد للهجرة واللجوء لحظة مهمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في النهوض بنظام اللجوء الفريد متعدد الجنسيات الخاص به. وقد حفز هذا النجاح الإرادة السياسية والمرونة والجهود المكثفة على المستوى التقني لوضع التفاصيل المحددة لإطار متطور. وسيؤدي الميثاق دورًا محوريًا في تحقيق التقارب بين الممارسات وتمكين دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع من معالجة العدد الكبير من طالبي اللجوء.

ولكن دعونا نكون واضحين - سيتعين على الدول الأعضاء أن تواصل إظهار المثابرة في السنوات المقبلة. ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به لمعالجة التأخيرات المتراكمة القائمة، ومعالجة العدد المتزايد من الطلبات الواردة بفعالية وتوفير أماكن إقامة لطالبي الحصول على الحماية. وفي الوقت نفسه، ستحتاج السلطات إلى إعادة هيكلة نُظُم اللجوء والاستقبال بما يتماشى مع الإجراءات المشتركة المحددة في الميثاق. ومن الواضح أن ذلك سيتطلب موارد إضافية وخطط تنفيذ وطنية مفصلة.

واصلت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء ((EUAA، التي تعمل بالفعل بموجب تفويض معزز لمدة سنتين، كونها طرفًا فاعلاً رئيسيًا في مجال الحماية الدولية في أوروبا من خلال توفير مستويات غير مسبوقة من الدعم التشغيلي والتقني والتدريبي في عام 2023. ومع بدء عصر التطورات المهمة في نظام اللجوء الأوروبي، ستواصل وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء ((EUAA، المجهزة تجهيزًا جيدًا، المساعدة بشأن تنسيق الممارسات في الدول الأعضاء، وزيادة الخبرات وتحسين قدرة أوروبا على توفير حلول الحماية.

نينا جريجوري
المدير التنفيذي
الوكالة الأوروبية للجوء

المحتويات

المحتويات **5**

مقدمة **6**

1. التطورات العالمية في مجال اللجوء في عام 2023 ..... **7**

2. التطورات الرئيسية في اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2023 ..... **8**

3. عمل نظام اللجوء الأوروبي المشترك **9**
الإطار 1. الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا 9
3.1. الوصول إلى الإجراءات 9
3.2. إجراءات دبلن 11
3.3. الإجراءات الخاصة لتقييم احتياجات الحماية 12
3.4. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الأولى 13
3.5. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الثانية أو أعلى 14
3.6. استقبال طالبو الحصول على الحماية الدولية 14
3.7. جوانب الاحتجاز التي تنطوي على مقدمي طلبات ومقدمي طلبات سابقين 15
3.8. الحصول على المعلومات 15
3.9. المساعدة والتمثيل القانونيان 16
3.10. خدمات الترجمة الشفهية 16
3.11. المعلومات الخاصة ببلد المنشأ 17
3.12. انعدام الجنسية في سياق اللجوء 17
3.13. مضمون الحماية 18
3.14. إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية 19

4. الأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة في إجراءات اللجوء **20**

5. الدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء **EUAA** في 2023 ..... **22**

ملحوظات ختامية **24**

مقدمة

الملخص التنفيذي لتقرير اللجوء لعام 2024:يلخص التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي التطورات الرئيسية في مجال الحماية الدولية التي ترد بالتفصيل في التقرير الرئيسي.

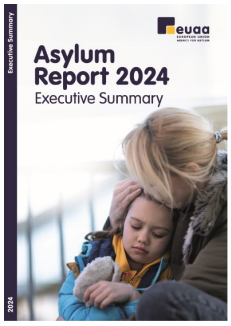

يتوفر الملخص بعدد 30 لغة، بما في ذلك جميع لغات الاتحاد الأوروبي واللغة الألبانية والعربية والمقدونية والروسية والصربية والتركية والأوكرانية.

يمكن تصفية المعلومات الواردة في التقرير الرئيسي من خلال موارد مختلفة وسهلة الاستخدام:

- تعرض قاعدة البيانات الوطنية للتطورات المتعلقة باللجوء التطورات التشريعية والمؤسسية والسياسية التي يرد وصفها في التقرير. يمكن البحث عن التحديثات حسب الدولة والموضوع والسنة ونوع التطور. كما يتم تلخيص المعلومات وعرضها في جدول حسب الدولة وحسب المجال الموضوعي في مستند بصيغة PDF.
- يعرض التقرير مجموعة مختارة من التطورات القضائية المستندة إلى قاعدة بيانات السوابق القضائية لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA). ستقود الروابط التشعبية داخل النص القرَّاء إلى السابقة المحددة في قاعدة البيانات.
- ترد المصادر المستخدمة في إعداد تقرير اللجوء في قائمة المراجع الموجودة في نهاية التقرير. وهي متوفرة أيضًا في مصادر منفصلة ومفصلة بعنوان مصادر عن اللجوء لعام 2024، مجمعة حسب نوع المصدر. يمكن للقرَّاء تحديد ما إذا كانت المصادر صادرة عن المؤسسات والوكالات الأوروبية أم المنظمات الدولية أم السلطات الوطنية أم منظمات المجتمع المدني أم مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية.

1. التطورات العالمية في مجال اللجوء في عام 2023

استمرت احتياجات الحماية في الارتفاع في عام 2023، على الرغم من عدم وجود تطور واحد يعمل كعامل محرّك مثل حوادث الغزو الروسي لأوكرانيا أو استيلاء طالبان على أفغانستان أو جائحة كوفيد-19 التي حدَّدت السنوات السابقة. ومع ذلك، استمرت هذه الأزمات في التأثير في التطورات في عام 2023 وسط صراعات جديدة ومستمرة، والصدمات المناخية، والاضطرابات الجيوسياسية، والعنف والاضطهاد، ما دفع ملايين الأشخاص إلى الفرار من ديارهم.

بلغ عدد النازحين قسرًا في عام 2023 أعلى مستوى تاريخي له، حيث تجاوز أكثر من 114 مليون شخص، شملت نقاط النزوح الرئيسية أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وميانمار، والصومال، والسودان، وأوكرانيا. وأدى تصعيد النزاع في غزة منذ أكتوبر 2023 وما يرتبط به من أزمة إنسانية إلى تفاقم احتياجات الحماية في المنطقة بشكل كبير.

ووسط هذه الأجواء، واصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى وضع حلول للأشخاص المحتاجين إلى الحماية، وذلك في كثير من الأحيان من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتنوع المتزايد للأطراف الفاعلة المشاركة في تقديم الحلول. ومن الأمثلة الرئيسية على هذه المبادرة الالتزام الذي تم التعهد به في المنتدى العالمي الثاني للاجئين في ديسمبر 2023. التزمت الحكومات والأطراف الفاعلة الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتقديم أكثر من 2.2 مليار دولار أمريكي إلى سياسات وبرامج محددة لدعم السكان النازحين والدول المضيفة للاجئين وتعهدت بإعادة توطين مليون لاجئ بحلول عام 2030 ومساعدة 3 ملايين شخص إضافي من خلال الرعاية المجتمعية.

لا يزال تغير المناخ ودوره في التسبب في النزوح، فضلاً عن تأثيره في اللاجئين والمجتمعات المضيفة، من بين الموضوعات الرئيسية في الخطاب المتعلق بالحماية الدولية. كما استمرت المناقشات حول انعدام الجنسية في سياق اللجوء والتداخل بين انعدام الجنسية واحتياجات الحماية.

مع استمرار المجتمع الدولي في معالجة الجوانب المعقدة لأنماط النزوح المتغيرة باستمرار، يبدو أن إدراكًا متزايدًا يتبلور في خطاب وممارسة الحماية الدولية على مدى السنوات الماضية: النزوح القسري ليس مجرد قضية إنسانية، بل يمثل أيضًا تحديًا تنمويًا. فغالبية اللاجئين في جميع أنحاء العالم لا ينحدرون من بيئات هشة فحسب، بل يفرون أيضًا إلى بيئات هشة، حيث يُستضاف أكثر من ثلاثة أرباع النازحين على مستوى العالم في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. يدعو النهج الإنساني والتنمية والسلام، الذي يبرز في جهود المجتمع الدولي على مدى السنوات الماضية، إلى استجابات شاملة من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني، لاستخدام خبراتهم في تحقيق حلول التنمية.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-1-global-developments-field-asylum-2023

2. التطورات الرئيسية في اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2023

توصَّل البرلمان الأوروبي والمجلس إلى اتفاق سياسي في ديسمبر 2023 بشأن الصكوك التشريعية الرئيسية لميثاق الهجرة واللجوء. وقد مثَّل هذا انفراجة كبيرة في إصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك ((CEAS، ما مهد الطريق أمام استكمال الصكوك لتزويد أوروبا ببنية وظيفية حديثة للهجرة واللجوء.

في عام 2023، واصل الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات لمعالجة العواقب المدمرة للعدوان الروسي على أوكرانيا، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتحفيز تعاون أوثق بين الأطراف الفاعلة الدولية وتقديم صكوك لدعم عملية الانتعاش وإعادة الإعمار والتحديث في أوكرانيا. ووفر تمديد الحماية المؤقتة حتى مارس 2025 استقرارًا وتوقعًا لملايين المستفيدين. وفي إطار تأكيد الالتزام الأوروبي طويل الأجل بالسلام والأمن والازدهار في المنطقة، قرر المجلس الأوروبي، في ديسمبر 2023، بدء مفاوضات الانضمام مع أوكرانيا، بناءً على توصية من المفوضية الأوروبية.

استمرت الضغوط على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث سُجل أعلى عدد من حالات عبور الحدود غير النظامية منذ عام 2016. ووفقًا للبيانات التي جمعتها فرونتكس، تم الكشف عن 385,000 حالة عبور غير نظامية للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ما يمثل زيادة بنسبة 18% مقارنةً بعام 2022. ولمعالجة ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي مبادرات للإدارة الفعالة لحدوده الخارجية من خلال معايرة إدارة متكاملة للحدود الأوروبية، وترقية نُظُم المعلومات القائمة وقابليتها للتشغيل المتبادل، والعمل مع الدول الشريكة الرئيسية عبر طرق الهجرة.

لاستكمال خطتي العمل لعام 2022 المتعلقتين بطريقَي وسط البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان، قدمت المفوضية الأوروبية خطتي عمل إضافيتين في عام 2023 لمعالجة طرق غرب البحر الأبيض المتوسط والأطلسي وشرق البحر الأبيض المتوسط. واعترافًا بأن ما يقدر بنحو 90% من الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي يقومون بذلك بشكل غير نظامي بمساعدة مهربي المهاجرين، قدمت المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2023 مقترحات تشريعية جديدة لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته.

لتعزيز الحلول الموجهة نحو الحماية في جميع أنحاء العالم، واصل الاتحاد الأوروبي تعاونه الشامل والمفيد المتبادل مع الدول الثالثة. وشملت الأنشطة في إطار البعد الخارجي لسياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة واللجوء بذل جهود لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية؛ وتطوير مسارات قانونية للحماية في أوروبا؛ وتقديم الدعم لحلول الحماية في أجزاء أخرى من العالم؛ ومكافحة شبكات التهريب؛ والعمل مع الدول الشريكة في مجال الهجرة وإدارة الحدود.

في عام 2023، أصدرت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي ((CJEU، في إطار دورها في ضمان تفسير وتطبيق منسَّق لقانون الاتحاد الأوروبي، أكثر من 20 حكمًا وأمرًا لتفسير مختلف أحكام نظام اللجوء الأوروبي المشترك ((CEAS، على سبيل المثال تغطي الموضوعات المتعلقة بالوصول إلى إجراءات اللجوء، وإجراءات دبلن، وسبل الانتصاف الفعالة في الإجراءات المعجلة ولم شمل الأسرة.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-2-major-developments-asylum-european-union-2023

3. عمل نظام اللجوء الأوروبي المشترك

نتيجة الزيادة الحادة في أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية في أوروبا ونظم الاستقبال الوطنية المشبعة، نفذت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع مبادرات تشريعية وسياسية وعملية في عام 2023 لإدارة الوضع المتقلب. وفي الوقت نفسه، أعربت منظمات المجتمع المدني والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى عن مخاوف بشأن بعض الممارسات داخل إدارات اللجوء والاستقبال الوطنية.

الإطار 1. الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا

مع استمرار العدوان العسكري على أوكرانيا في عامه الثاني، استمرت استضافة أكثر من 4.3 ملايين مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي الذين غادروا أوكرانيا بوضع الحماية المؤقتة في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، التي مدَّدَت أيضًا صلاحية الحماية حتى مارس 2025. وفي عام 2023، أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أكثر من مليون قرار منح الحماية المؤقتة، حيث حصل المواطنون الأوكرانيون على 99% منها. ومنذ المستويات العالية في بداية الحرب، كانت القرارات التي تمنح الحماية المؤقتة آخذة في الانخفاض وظلت مستقرة نسبيًا عند مستوى منخفض بدءًا من صيف عام 2023.

سمح عدد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع بتحويل وضع الحماية المؤقتة إلى تصاريح إقامة للعمل أو لِمّ شمل الأسرة. ووسعت بعض الدول نطاق الحماية المؤقتة لتشمل المواطنين الأوكرانيين الذين كانوا بالفعل خارج أوكرانيا عندما بدأ العدوان العسكري. وعلى النقيض من ذلك، بدأت دول أخرى في اتخاذ تدابير لتحديد أهلية الحصول على الحماية المؤقتة.

حددت المحاكم أيضًا معايير الأهلية. في القضية المقامة بين *طالب الحصول على الحماية* و*أمانة الدولة للهجرة*، قضت المحكمة الإدارية الاتحادية السويسرية بعدم منح الحماية المؤقتة للأوكرانيين الذين يحملون أيضًا جنسية من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع/رابطة التجارة الحرة الأوروبية الموسَّعة. أكدت المحكمة الدستورية في النمسا أن الحماية المؤقتة تنطبق على المواطنين الأوكرانيين الذين غادروا البلاد قبل فترة وجيزة من 24 فبراير 2022 ولكنهم كانوا يقيمون هناك بشكل أساسي. وقررت المحكمة الإدارية في ميونيخ في ألمانيا في القضية المقامة بين *طالب الحصول على الحماية* و*مكتب الهجرة* (M 4 S 23.2442) أن الشركاء غير المتزوجين من الأشخاص الأوكرانيين غير مؤهلين للحصول على حماية مؤقتة. وخلصت المحكمة إلى الاستنتاج نفسه في القضية M 4 K 23.2440. ونقضت المحكمة الإدارية العليا في بافاريا القرار الأخير في 31 أكتوبر 2023، مع صدور القرار في القضية 10 C 23.1793.

استُحدثت تدابير خاصة، بما في ذلك المنح الدراسية ودروس اللغة المجانية، لدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من الحماية المؤقتة في المجتمعات المضيفة. ولا يزال يُشكِّل توفير السكن المناسب والمأوى المناسب موضوعًا ملحًا، بينما تم تيسير الاندماج في سوق العمل بشكل عام. ومع ذلك، تم إصدار ما يقرب من ثلاثة أخماس القرارات التي تمنح الحماية المؤقتة في الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2023 للنساء والفتيات، وتم إصدار أكثر من ربعها للأطفال، ما خلق عبئًا على العديد من النساء الأوكرانيات للحصول على عمل في الدولة المضيفة. وإضافة إلى ذلك، كان الأوكرانيون يعملون في المناصب الأقل مهارة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الإجراءات المطولة للاعتراف بالشهادات أو المؤهلات.

من أجل فهم أفضل لاحتياجات النازحين من أوكرانيا، واصلت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، بالاشتراك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تنفيذ استطلاعات المهاجرين الوافدين من أوكرانيا. واستنادًا إلى النتائج، نُشرَت صحيفتان وقائعيتان في يونيو وأكتوبر 2023. وإضافة إلى ذلك، يحلل التقرير "أصوات في أوروبا": تجارب النازحين قسرًا من أوكرانيا وآمالهم وتطلعاتهم الشهادات المباشرة التي جُمعت من خلال الاستطلاع الجاري ويعرض الموضوعات السائدة التي أثارها هؤلاء السكان.

3.1. الوصول إلى الإجراءات

في عام 2023، تلقت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أكثر من 1.1 مليون طلب للحصول على الحماية الدولية، وهو أعلى رقم منذ أزمة اللاجئين في 2015-2016. وفي الربع الأخير من عام 2023، تجاوز عدد الطلبات المقدمة مستويات عام 2016. كان عدد الطلبات المقدمة كل شهر في عام 2023 أعلى دائمًا تقريبًا مما كان عليه في عام 2022، كما أن أكثر من 90% كانوا من طالبي الحصول على الحماية لأول مرة كما في عام 2022.

تصدرت ألمانيا القائمة من حيث عدد الطلبات الواردة (334,000، بزيادة 45% عن عام 2022) وشكلت 30% تقريبًا من إجمالي الطلبات. وشكلت الدول الثلاث الآتية المتصدرة لاستقبال الطلبات معًا 41% من الطلبات، مع تسجيل أرقام قياسية في كل منها: فرنسا (167,000 طلب، بزيادة 7%)، وإسبانيا (162,000، بزيادة 38%) وإيطاليا (136,000، بزيادة 63%).

عند النظر في طلبات اللجوء بالنسبة إلى حجم السكان، تصدرت قبرص القائمة حيث تم تقديم 13,000 طلب تقريبًا لكل مليون نسمة. ومن بين الدول الأخرى التي شهدت مستويات كبيرة من الضغط نتيجة لتدفق طلبات اللجوء: النمسا (6,500 لكل مليون نسمة)، واليونان (6,200)، وألمانيا (4,000)، ولكسمبورغ (3,800)، وبلغاريا (3,500)، وسلوفينيا، وسويسرا (3,400 لكل منهما).

استمر السوريون والأفغان والأتراك في تقديم طلبات الحصول على الحماية الدولية بأكبر عدد، حيث مثَّلوا أكثر من ثلث جميع الطلبات المقدمة في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع *(انظر الشكل 1)*. قدم المواطنون السوريون، الذين يمثلون سدس جميع طالبي الحصول على الحماية تقريبًا، 181,000 طلب، بزيادة قدرها 38% مقارنة بعام 2022 وهو أعلى مستوى منذ عام 2016. وتلاهم الأفغان بفارق كبير، حيث بلغ عدد الطلبات 114,000 طلب، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق. تقدم الأتراك بأعداد قياسية من الطلبات بلغَت 101,000 طلب وحافظوا على مكانتهم كثالث أكبر مجموعة من طالبي الحصول على الحماية. وكانت هذه زيادة بنسبة 82% مقارنة بعام 2022، متجاوزة تقريبًا عدد الطلبات المقدمة من الأفغان.

كما تم تقديم عدد قياسي من الطلبات من قِبل جنسيات أخرى، بمن فيها الفنزويليون والكولومبيون، الذين احتلوا المرتبتين الرابعة والخامسة. وبعد تصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أكتوبر 2023، تقدم الفلسطينيون بطلبات للجوء بأعداد قياسية.

في عام 2023، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تجربة الضغط على الحدود وواجهت تحديات تتعلق بالعدد الكبير من الوافدين. استمر تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا في الضغط على الحدود الشرقية الخارجية للاتحاد الأوروبي، في حين عانت دول منطقة البحر الأبيض المتوسط مع استمرار وصول المهاجرين عن طريق البحر. وكثفت الدول التي تشهد تنقلات على طول طريق البلقان جهودها للسيطرة على الحدود. وظهرت الضغوط أيضًا في دول أوروبا الوسطى التي تلقت أعدادًا متزايدة من الطلبات.

الشكل 1. طلبات الحصول على الحماية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع حسب دولة المنشأ، 2023

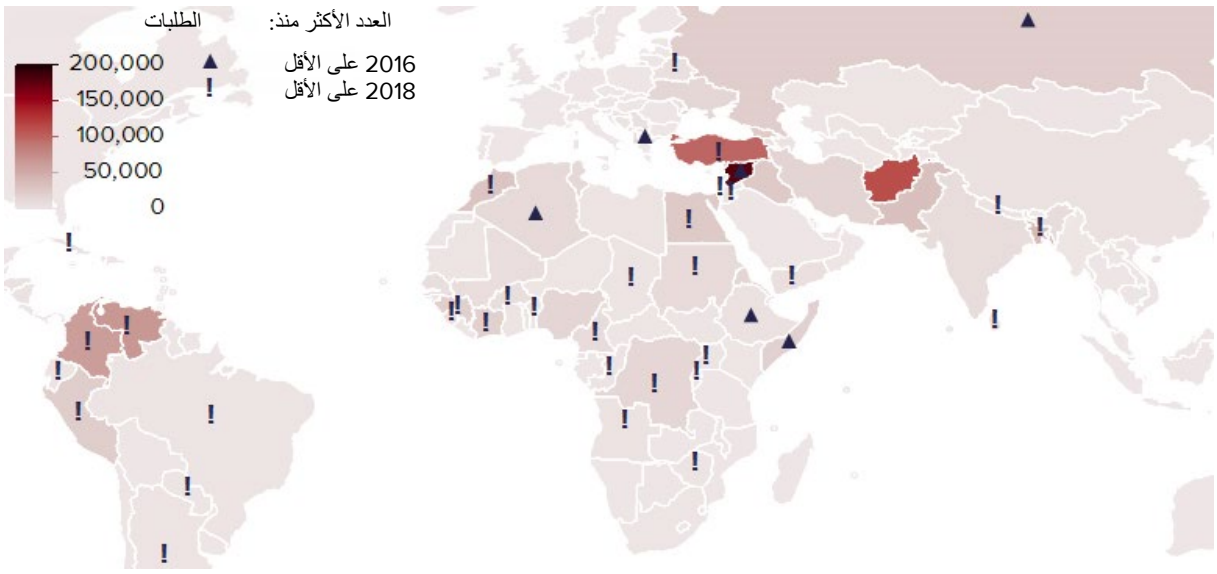

ملاحظات: لم تتوفر بيانات البرتغال في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2023. لا تعني الحدود الواردة في الخريطة اعتمادًا رسميًا أو قبولاً رسميًا من قِبل الاتحاد الأوروبي.
المصدر: البيانات الخاصة بنظام التحذير المبكر والاستعداد التابع للوكالة الأوروبية للجوء (EUAA EPS) بدءًا من 1 فبراير 2024.

في ضوء هذه الخلفية، ركزت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على الحد من الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي ومنعها، الأمر الذي قد هدد في بعض الأحيان بالتأثير في الوصول الفعال إلى المنطقة. طوال عام 2023، دققت مؤسسات الاتحاد الأوروبي ووكالاته والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في السياسات والممارسات المتعلقة بتوفير الوصول الفعال إلى المنطقة وإجراءات اللجوء. وأعربت عن قلقها إزاء الانتهاكات المحتملة للحقوق الأساسية على الحدود الخارجية، ودعت الحكومات الوطنية والمفوضية الأوروبية إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية والالتزام بمبدأ *عدم الإعادة القسرية*.

حافظت بعض الدول على حالة الطوارئ، حيث طبقت قواعد تسمح بعدم التقيد بالإجراءات العادية. كما بدأت الاستثمار في استخدام التكنولوجيا للحفاظ على أمن الحدود. وأدى عبء العمل المتزايد الناجم عن ارتفاع عدد الطلبات إلى دفع العديد من الدول إلى إجراء تعديلات على عمليات التسجيل والإقامة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الموارد البشرية لمعالجة تراكم الطلبات.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-31-access-procedures

3.2. إجراءات دبلن

في عام 2023، ركزت المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على تعزيز فعالية لائحة دبلن الثالثة. بدأت الدول الأعضاء في تطبيق الحلول العملية المحددة في خارطة الطريق لتحسين تنفيذ عمليات النقل بموجب لائحة دبلن الثالثة (خارطة طريق دبلن)، التي أقرتها دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في اجتماع اللجنة الإستراتيجية للهجرة والحدود واللجوء (SCIFA) الذي عُقد في 29 نوفمبر 2022.

شملت هذه الحلول العملية، على سبيل المثال، تعيين الموظفين وتدريبهم، ومراجعة عمليات سير العمل وإجراءات التشغيل الموحدة، والشروع في مبادرات الرقمنة أو الاستمرار فيها. نشرت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) توصيات محدثة بشأن تنفيذ عمليات نقل دبلن ولمّ شمل الأسرة في إطار إجراءات دبلن، وتم إصدار صحائف وقائع تحتوي على معلومات محدثة عن عمليات نقل دبلن.

أسفرت التدابير المختلفة عن نتائج واعدة، وتحسين التواصل بين وحدات دبلن، والتغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ عمليات نقل دبلن، وزيادة الموارد للسماح بتحسين إجراءات دبلن وتعزيز الامتثال لقانون الاتحاد الأوروبي وأحكام المحاكم. قدمت المفوضية الأوروبية عددًا من الممارسات الجيدة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في وثيقة عمل نُشرَت في نهاية عام 2023.

ظلت العديد من وحدات دبلن تحت الضغط في عام 2023 بسبب العدد المتزايد من طالبي الحصول على الحماية. وفي إطار خططها التشغيلية، قدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) الدعم لوحدات دبلن في عدة دول أعضاء. انخفض تأثير غزو أوكرانيا في وحدات دبلن مقارنة بعام 2022 ولكن استمر في التأثير في المهام وعبء العمل في العديد من الوحدات.

أصدرت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي (CJEU) عدة أحكام أولية بشأن تفسير لائحة دبلن الثالثة، على غرار السنوات السابقة. وأشارت العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع إلى أن تنفيذ بعض هذه الأحكام - على سبيل المثال القضايا المشتركة C-323/21 وC-324/21 وC-325/21 – تثير أسئلة عملية إضافية، وقد وفرت المناقشات داخل لجنة الاتصال التابعة للمفوضية الأوروبية أو شبكات وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) منصات مفيدة لإيجاد حلول لهذه التحديات.

وفقًا للبيانات المؤقتة التي يجري تبادلها بانتظام بين وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء و29 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، صدرَ 176,000 قرار في عام 2023 استجابة لطلبات صادرة للانتفاع بإجراءات دبلن. ويمثل هذا زيادة بنسبة 8% مقارنةً بعام 2022، ما أدى إلى أعلى إجمالي سنوي منذ عام 2016 على الأقل. وكان عدد قرارات دبلن الشهرية أعلى باستمرار من 14,000 قرار بين يوليو ونوفمبر 2023 نتيجة لارتفاع طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع خلال الفترة نفسها.

وعمومًا، بلغت النسبة السنوية للقرارات الواردة بشأن طلبات اللجوء المقدمة للوصول إلى إجراءات دبلن 15%، على غرار عام 2022. وعلى الرغم من أن بعض القرارات المتعلقة بطلبات الوصول إلى إجراءات دبلن تتعلق بحالات جمع شمل الأسر، فإن النسبة الثابتة للقرارات إلى الطلبات تشير إلى أن عددًا متزايدًا من طالبي اللجوء انتقلوا في عام 2023 من دولة الوصول الأولى إلى دولة أخرى لتقديم طلب جديد (يُشار إليها بالتنقلات الثانوية)، ما أثر في عدد حالات اللجوء عمومًا.

على المستوى القُطري، واصلت ألمانيا وفرنسا تلقي معظم القرارات استجابة للطلبات المقدمة فيهما، حيث تشكلان معًا ثلاثة أخماس إجمالي قرارات دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تقريبًا. على غِرار السنوات السابقة، أصدرت إيطاليا معظم القرارات جماعيًا بشأن طلبات دبلن. ومع ذلك، ولأول مرة على الإطلاق، ظهرت كرواتيا كثاني دولة، حيث تضاعفت القرارات التي أصدرتها ثلاث مرات تقريبًا مقارنة بالعام السابق.

في عام 2023، كان هناك معدل قبول بنسبة 72% للقرارات استجابة لطلبات دبلن، وهذا يعني نسبة القرارات الإيجابية (صراحة أو ضمنًا) لطلب ما من بين جميع القرارات الصادرة. وزاد هذا بمقدار 12 نقطة مئوية مما كان عليه في عام 2022، حيث ارتفع إلى أعلى مستوى منذ عام 2017.

بقي عدد عمليات نقل دبلن التي تم تنفيذها (15,000) مستقرًا مقارنة بعام 2022، لكنه لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل كوفيد-19 (أقل بأكثر من خُمْسين عما كان عليه في عام 2019). وقد أعاق تنفيذ عمليات نقل دبلن جزئيًا زيادة الضغط على سلطات اللجوء والاستقبال بسبب الارتفاع الحاد في عدد الوافدين غير النظاميين على مدار العام.

تم الاحتجاج بالمادة 17 (1) من لائحة دبلن الثالثة نحو 7,500 مرة في عام 2023، بزيادة قدرها ثلاثة أخماس عن عام 2022 لتصل إلى أقصى حد لها في 5 سنوات. المادة 17(1) عبارة عن بند تقديري يجيز لدولة عضو دراسة طلب الحماية الدولية المقدم من قبل مواطن من بلد ثالث أو شخص عديم الجنسية، حتى لو لم يكن ذلك ضمن مسؤوليتها بموجب المعايير المنصوص عليها في اللائحة.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-32-dublin-procedure

3.3. الإجراءات الخاصة لتقييم احتياجات الحماية

في أثناء دراسة طلبات الحماية الدولية في الدرجة الأولى، يمكن للدول الأعضاء استخدام إجراءات خاصة بموجب شروط معينة – مثل الإجراءات المعجلة أو الإجراءات الحدودية أو الإجراءات ذات الأولوية – مع الالتزام بالمبادئ والضمانات الأساسية المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي.

تراوحت التطورات التشريعية المتعلقة بالإجراءات الحدودية في عام 2023 بين مقترحات لإدخال الإجراءات لأول مرة وإجراء تغييرات على شروط تطبيق الإجراءات والمحكمة المختصة للنظر في الاستئنافات. عدَّلت عدة دول في الاتحاد الأوروبي الموسَّع قوائمها لدول المنشأ الآمن وتصنيفاتها للدول الثالثة الآمنة، في حين بدأت دول أخرى العمل على اعتماد هذه القوائم. وظلت الإحالة التي قدمها مجلس الدولة اليوناني بشأن تصنيف تركيا كدولة ثالثة آمنة دون بت في محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي (CJEU) في عام 2023، في حين قدمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) تدابير مؤقتة لطالبي الحصول على الحماية الذين تُعدُّ تركيا بالنسبة إليهم دولة ثالثة آمنة.

استمرت الطلبات المقدمة بعد التنقلات الثانوية في إثارة قرارات عدم القبول، وكان من المتوقع أن تحكم محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي (CJEU) في عام 2024 بشأن معالجة الطلبات المقدمة من أشخاص حصلوا على حماية دولية في دولة عضو أخرى ولكن لا يمكن إعادتهم بسبب خطر المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-33-special-procedures-assess-protection-needs

3.4. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الأولى

اتخذت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع عددًا من الإجراءات للاستجابة للعدد المتزايد من طلبات الحماية الدولية. واقترحت بعض التغييرات التشريعية لزيادة تسريع إجراءات اللجوء، في حين تم إدخال أساليب عمل جديدة وسياسات لتحديد الأولويات وتعيين موظفين إضافيين لزيادة عدد القرارات المتخذة. وجرَّبت الدول الأعضاء أيضًا إدخال تغييرات على الإجراءات لتقليل مدة المقابلة الشخصية. وأدخلت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أنظمة معلومات جديدة أو بدأت مشروعات لرقمنة أنظمتها. كما تابعت السلطات المختصة الدروس المستفادة من مبادرات تقييم الجودة السابقة، ووفرت مزيدًا من التدريب إلى الموظفين وبدأت عمليات جديدة لمراجعة الجودة في ما يتعلق بإجراءات الدرجة الأولى وقراراتها.

واستمرت المنظمات غير الحكومية في إثارة شواغل تتعلق بالتأخير في جدولة المقابلات الشخصية، وعدم تدريب الموظفين الذين يجرون المقابلات، وطول إجراءات اللجوء. كما أعربت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) عن موقفها بشأن تحويل إجراءات اللجوء إلى الخارج، حيث نظرت بعض الدول الأعضاء في عام 2023 في نقل طالبي اللجوء إلى دول ثالثة لمعالجة طلبات اللجوء الخاصة بهم. وتم تحديد استخدام الذكاء الاصطناعي في الهجرة كموضوع يثير القلق.

القرارات وإغلاق القضايا في الدرجة الأولى

في عام 2023، أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع 677,000 قرار تقريبًا من قرارات الدرجة الأولى، وهو أكبر عدد منذ عام 2017. وللعام الثاني على التوالي، واصلت ألمانيا إصدار معظم القرارات بين دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع (219,000 تقريبًا، وهو ما يمثل ثلث إجمالي الاتحاد الأوروبي الموسَّع). تلتها فرنسا (133,000) وإسبانيا (90,000) بفارق كبير. أصدرت هذه الدول مجتمعةً ثلثي جميع قرارات الدرجة الأولى. لكن الاتجاهات اختلفت؛ ففي حين سجلت ألمانيا أكبر زيادة مطلقة في اتخاذ القرارات بين دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع مقارنة بعام 2022 (بزيادة 21,000)، حدث العكس في إسبانيا (بنقص 13,000). وفي الوقت نفسه، ظلت عملية اتخاذ القرارات مستقرة في فرنسا.

وللعام الثالث على التوالي، صدرت معظم القرارات بشأن الطلبات المقدمة من السوريين (132,000 قرار) والأفغان (89,000 قرار)، ويمثلون معًا ثلث جميع القرارات في الاتحاد الأوروبي الموسَّع. كما لوحظت زيادات مطلقة ملحوظة في القرارات الصادرة بالنسبة إلى مواطني الدول الآتية: تركيا (38,000 قرار درجة أولى)، وفنزويلا (45,000)، والمغرب (16,000)، وجورجيا (23,000)، وروسيا (10,000)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (11,000)، وإريتريا (12,000)، وأوكرانيا (10,000).

القرارات المتعلقة بطلبات اللجوء ليست سوى طريقة واحدة لإغلاق قضية اللجوء. وتسهم حالات التوقف وإغلاق القضايا الأخرى أيضًا في التدفق العام الصادر في الدرجة الأولى. ومن ثَمَّ، في عام 2023، بلغ العدد الإجمالي للقضايا الخارجة من نظام اللجوء في الدرجة الأولى (بما في ذلك قرارات الدرجة الأولى، وحالات التوقف بعد الانسحاب وغيرها من عمليات الإغلاق) أعلى مستوى في 6 سنوات (863,000 تقريبًا).

لتصوير دقيق لمستوى الضغط على نُظُم اللجوء الوطنية، ينبغي أن يقترن عدد الطلبات المقدمة (التدفق الوارد) بجميع حالات الإغلاق (التدفق الصادر). ويكشف هذا عن أن الفجوة بين التدفق الوارد لطلبات الحماية الدولية والتدفق الصادر للقضايا الخارجة من نظام اللجوء في الدرجة الأولى لا تزال تتسع لتصبح الأكبر منذ خمس سنوات. وبعبارة أخرى، في عام 2023، استوعب نظام اللجوء في الدرجة الأولى ما يقرب من 280,000 قضية أكثر مما تمكن من معالجته. ويمثل ذلك زيادة في تراكم القضايا بنسبة 66% عن عام 2022، ما أسهم في استمرار الاتجاه الواضح منذ منتصف عام 2021 حيث استمر التدفق الوارد في تجاوز التدفق الصادر بشكل مستمر.

القضايا المعلقة في الدرجة الأولى

أدت الفجوة الآخذة في الاتساع المستمر بين الطلبات وحالات إغلاق القضايا إلى أكبر عدد من القضايا المعلقة في السنوات الثماني الماضية، حيث جاءت في المرتبة الثانية بعد المستويات المسجلة في عام 2015 *(انظر الشكل 2)*.

في نهاية عام 2023، كان ما يقرب من 883,000 قضية تنتظر صدور قرار في الدرجة الأولى (بزيادة بمقدار الخُمْسين عن نهاية عام 2022). وشملت القضايا مجموعة من الجنسيات، لكن العدد الأكبر كان للسوريين والأتراك. وكانت نصف جميع القضايا الموجودة في الاتحاد الأوروبي الموسَّع معلقة لأكثر من 6 أشهر.

الشكل 2: عدد القضايا المعلقة في الدرجة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في نهاية العام، 2015-2023

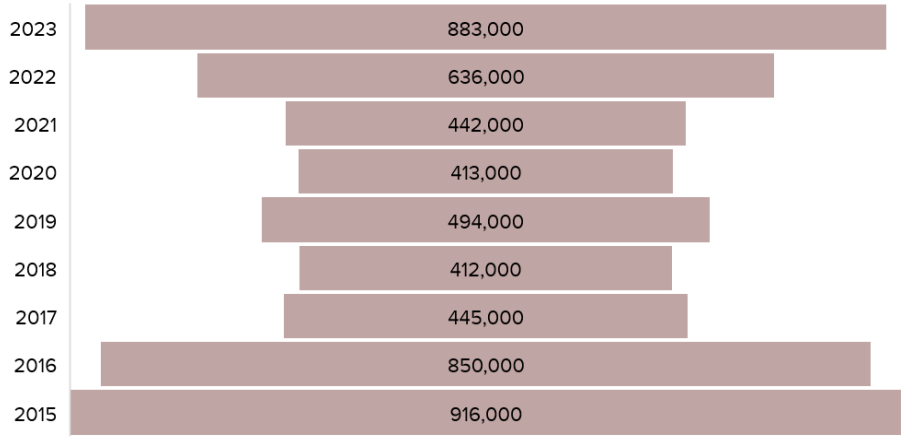

ملحوظة: لم تتوفر بيانات البرتغال في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2023.
المصدر: البيانات الخاصة بنظام التحذير المبكر والاستعداد التابع للوكالة الأوروبية للجوء (EUAA EPS) بدءًا من 1 فبراير 2024.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-34-processing-asylum-applications-first-instance

3.5. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الثانية أو أعلى

في عام 2023، ركزت التطورات في الدرجة الثانية على الحق في اللجوء إلى إجراءات الاستئناف وعلى الهيئات المختصة التي ينبغي أن تنظر في الاستئناف تبعًا للظروف. وكان نطاق الاستئنافات في قضايا الحماية الدولية (بما في ذلك شرط إجراء فحص *فوري* لكل من الوقائع والنقاط القانونية) والأثر الإيقافي للاستئناف موضوع تغييرات تشريعية ومراجعة قضائية. وعززت بعض الدول قوانينها المتعلقة بالحق في جلسة استماع أمام هيئة استئناف، وأبرزت عدة أحكام أهمية هذه الضمانة الإجرائية عند الاستئناف. إضافةً إلى ذلك، شددت المحاكم على الحاجة إلى ضمان توفير مترجم شفوي أو محاور أو قاضٍ من الجنس نفسه في الاستئناف.

كما في كل عام، علقت هيئات الاستئناف النظر في قضايا الاستئناف المتعلقة بملفات معينة من طالبي الحصول على الحماية (على سبيل المثال لطالبي الحصول على الحماية من قطاع غزة والسودان) بسبب الأوضاع المستمرة. كما حدَّثت الدول المبادئ التوجيهية استنادًا إلى التطورات في دول المنشأ.

كان طول مدة استئنافات اللجوء مصدر قلق لدى السلطات الوطنية، حيث حثت منظمات المجتمع المدني العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على اتخاذ القرارات في غضون حدود زمنية معقولة. واستمرت رقمنة الاستئنافات في قضايا الحماية الدولية طوال عام 2023 من خلال جلسات الاستماع عن بُعد.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-35-processing-asylum-applications-second-or-higher-instances

3.6. استقبال طالبو الحصول على الحماية الدولية

استمرت التحديات من السنوات السابقة في عام 2023 مع استقبال طالبي الحصول على الحماية الدولية. ولا تزال سلطات الاستقبال في معظم دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تشعر بالقلق إزاء توفير السكن المناسب لكل طالب حصول على حماية، حيث أشارت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم ومنظمات المجتمع المدني بشكل متكرر إلى عدم وجود مأوى ووجود ظروف معيشية معدمة أو متدنية ونقص خدمات الدعم. واستمر الوضع في التأثير سلبًا في طالبي الحصول على الحماية من ذوي الاحتياجات

الخاصة والضعفاء، مثل الأطفال والنساء وطالبي الحصول على الحماية من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أو طالبي الحصول على الحماية من ذوي الإعاقة البدنية والعقلية *(انظر القسم 4)*. تم اللجوء إلى المحاكم كثيرًا لضمان وصول جميع المتقدمين إلى شروط الاستقبال المادي والظروف الكريمة.

وإلى جانب تلبية الاحتياجات العاجلة، واصلت السلطات الوطنية في عديد من الدول سعيها إلى إيجاد حلول هيكلية لضمان أنظمة استقبال مرنة ومستدامة. وقد استتبع ذلك، على سبيل المثال، تغييرات في الهيكل المؤسسي وهيكل التمويل واتفاقات التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين. اكتسبت الاستدامة البيئية للمرافق مزيدًا من الأهمية مع اضطرار أنظمة الاستقبال إلى التعامل مع الطلب المتزايد وارتفاع تكاليف الطاقة، على النحو المفصل في تحديث الوضع المخصص من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء.

وكان الضغط على نظام الاستقبال عاملاً محفزًا على تنقيح القواعد المتعلقة باستحقاق شروط الاستقبال وتطبيقها بمزيد من الصرامة. وقد أوضحت التغييرات التي أدخلت على التشريعات بشكل عام نهاية الاستقبال. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن التدفق الخارج من مراكز الاستقبال يشكل غالبًا ركوداً أو حتى تباطأً، حيث واجه المستفيدون المعترف بهم من الحماية الدولية تحديات في العثور على أماكن إقامتهم في السوق الخاصة. وتهدف مقترحات السياسة العامة إلى تيسير هذا التحول والسماح بالوصول السريع إلى سوق العمل.

وفي حين أن من المرجح أن تظل التحديات قائمة، يتعين على السلطات الوطنية مواصلة البحث عن حلول مرنة ومستدامة في الاستقبال للتكيف بكفاءة مع الأرقام المتغيرة وأنماط المتقدمين والمقيمين في مراكز الاستقبال.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-36-reception-applicants-international-protection

3.7. جوانب الاحتجاز التي تنطوي على مقدمي طلبات ومقدمي طلبات سابقين

في عام 2023، استمر التدقيق الدقيق في ممارسات وظروف الاحتجاز من قبل مؤسسات الرصد الدولية والأوروبية والوطنية. وكثفت المناقشات العامة بشأن احتجاز الأشخاص الذين يصلون بطريقة غير نظامية على الحدود وإمكانية وصولهم إلى إجراءات اللجوء أو الحصول على المشورة والنصيحة القانونية. وقد وصفت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ظروف الاحتجاز على الحدود في كثير من الأحيان بأنها مقلقة. وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارات بشأن قضايا من السنوات السابقة تدين هذه الظروف والممارسات على الحدود. كما حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحاكم الوطنية ضد احتجاز المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأطفال.

وتمدد دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع عادة أسباب احتجاز الأجانب، ومنهم المتقدمين بطلبات الحصول على حماية دولية، وزيادة المدة المحتملة لاحتجاز المهاجرين. وشملت التغييرات التشريعية في بعض الدول إمكانية احتجاز مقدم الطلب المعرض لخطر الفرار أثناء انتظار نقله إلى دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي الموسَّع بموجب لائحة دبلن الثالثة.

وشملت الموضوعات الرئيسية في المناقشات المتعلقة بالسياسات احتجاز الأجانب منتظري العودة، وتطبيق مبدأ عدم *الإعادة القسرية* في هذه الحالات، والإمكانية الفعلية لتنفيذ قرارات العودة. كما انعكست هذه الجوانب بشكل كبير في التطورات التشريعية في عام 2023.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-37-aspects-detention-involving-asylum-applicants-and-former-applicants

3.8. الحصول على المعلومات

وواصلت السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة السعي إلى إتاحة المعلومات بسهولة أكبر وبأشكال ولغات مختلفة. وأنتجت بعض الدول معلومات مصممة خصوصًا لجمهور معين، مثل المتقدمين من القاصرين والمشردين من أوكرانيا.

وأطلقت بعض الدول حملات إعلامية تركز على ردع المواطنين من الدول ذات معدلات الاعتراف المنخفضة عن القيام برحلات محفوفة بالمخاطر إلى الاتحاد الأوروبي، لمجرد أن يتم رفض طلباتهم. وركزت وفود أخرى على زيادة الوعي بين المتقدمين المرفوضين بشأن إمكانية العودة الطوعية إلى دولة المنشأ.

بعد عدة سنوات من العمل ، أطلقت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء بوابة جديدة شاملة، لنتحدث عن اللجوء، حيث تتوفر المنهجية والأدوات العملية الموصى بها لأصحاب المصلحة الذين يعملون على توفير المعلومات في نظام اللجوء.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-38-access-information

3.9. المساعدة والتمثيل القانونيان

في عام 2023، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع جهودها الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على المساعدة القانونية وتحسين جودتها في جميع مراحل إجراءات اللجوء. وشملت التطورات تغييرات مؤسسية، وتدريب متخصص لمقدمي الخدمات، وتعديل معايير الأهلية للعمل كمقدم مساعدة قانونية في مجال الحماية الدولية.

ومع ذلك، تم رصد تحديات تتعلق بالحصول على المساعدة القانونية، لا سيما على الحدود أو في المراكز الاحتجازية. فعلى سبيل المثال، تم طرح قضايا متعلقة بنقص التواصل مع محامٍ وضمان حق فعّال للمساعدة القانونية لطالبي اللجوء المحتجزين في منتديات مختلفة. وعدلت بعض الدول الأحكام الوطنية لتعزيز حق طالبي اللجوء المحتجزين في الاتصال بأفراد الأسرة والمستشارين القانونيين والمنظمات ذات الصلة.

ومع استمرار وصول النازحين من أوكرانيا، واصلت بعض دول الاتحاد الأوروبي تقديم المعلومات القانونية والمساعدة في إجراءات الحماية المؤقتة.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-39-legal-assistance-and-representation

3.10. خدمات الترجمة الشفهية

في عام 2023، بذلت السلطات الوطنية والمحاكم والهيئات القضائية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات جهودًا لتعزيز الوصول إلى الترجمة الشفوية وتعزيز جودتها في إجراءات اللجوء ونظام الاستقبال. وفي جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي ، أدت زيادة عدد الطلبات إلى تزايد احتياجات الترجمة الفورية. وفي بعض الدول التي ظلت فيها ملامح المتقدمين مماثلة للسنوات السابقة، لم تظهر احتياجات جديدة ملحوظة. غير أنه قد لوحظ في الدول التي استقبلت مقدمي طلبات ذوي ملامح متنوعة تحديات إضافية فيما يتعلق بتوفير خدمات ترجمة شفوية فعالة. بشكل عام، استمر النقص في بعض اللغات وعدم توفر الترجمة الفورية لبعض الخدمات والمعايير المتباينة في التأثير في الحقوق الإجرائية للمتقدمين والحصول على الخدمات، مثل الرعاية الصحية.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-310-interpretation-services

3.11. المعلومات الخاصة ببلد المنشأ

تركزت التطورات الرئيسية في توفير معلومات دولة المنشأ في عام 2023 على تحسين الأساليب، بما في ذلك من خلال توحيد التقارير؛ وتعزيز التعاون من خلال الأطر الثنائية والدولية والأوروبية، إضافة إلى التعاون منظمات المجتمع المدني؛ وزيادة إمكانية الوصول إلى معلومات دولة المنشأ من خلال إتاحة التقارير والموارد بشكل عام؛ وتوسيع نطاق المعلومات من خلال معالجة مجالات محددة بمزيد من التفصيل.

وكما حدث في السنوات السابقة، واصلت وحدات توفير معلومات دولة المنشأ التركيز على بعض الدول الأصلية الأكثر شيوعًا لطالبي اللجوء في أوروبا، وهي أفغانستان وسوريا والعراق. كما رصدت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع التطورات في أمريكا اللاتينية، مع تزايد الاهتمام بالمنطقة. وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا، زادت احتياجات الحصول على معلومات دولة المنشأ لما يتعلق بالوضع الأمني في روسيا وأوكرانيا بشكل كبير. واستمر هذا الاتجاه في عام 2023، وأنتجت الوحدات الوطنية المعنية بمعلومات دولة المنشأ مخرجات حول الدولتين، بعد بعثات تقصي الحقائق، متى كان ذلك ممكنًا.

وشملت التحديات المبلغ عنها في مجال إنتاج معلومات دولة المنشأ نقصًا في العاملين؛ وعدم إمكانية الوصول إلى معلومات محدثة بآخر المستجدات بسبب النزاعات والشواغل الأمنية ومحدودية الوصول إلى الدول ذات الحكومات الاستبدادية؛ وزيادة الطلبات العاجلة التي تفرض عبئًا على الموارد المتاحة.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-311-country-origin-information

3.12. انعدام الجنسية في سياق اللجوء

في سياق اللجوء، قد يؤثر انعدام الجنسية في عملية اتخاذ القرار بشأن طلب الحماية الدولية فضلًا عن الضمانات الإجرائية الممنوحة لمقدم الطلب. في عام 2023 ، بقيت قضية انعدام الجنسية من الموضوعات ذات الأهمية على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. وكان هذا الأمر ينطبق بشكل خاص لأن الاعتبارات المتصلة بانعدام الجنسية كانت ذات صلة بمجالين رئيسيين من مجالات النزاع في عام 2023، وهما فلسطين وأوكرانيا.

في عام 2023 ، تم تقديم نحو 2,300 طلب لجوء في دول الاتحاد الأوروبي الموسّع من قبل أشخاص عديمي الجنسية، وهو ما يتماشى مع العام 2022. وعلى مدار العام ، تم إصدار أكثر من 1,200 قرار في الدرجة الأولى للمتقدمين بالطلبات من عديمي الجنسية في دول الاتحاد الأوروبي الموسّع. وكان معدل الاعتراف بالمتقدمين بالطلبات من عديمي الجنسية 53% في عام 2023، ما يشير إلى تشابه نسبي مع السنوات القليلة الماضية، لكنه أقل بكثير مما كان عليه خلال أزمة اللاجئين في 2015-2016 (عندما كان ما يقرب من 9 من كل 10 قرارات إيجابية). وفي نهاية عام 2023، كانت هناك 1,900 حالة للمتقدمين بالطلبات من عديمي الجنسية معلقة في الدرجة الأولى.

تم اتخاذ عددي من التطورات التشريعية بهدف زيادة الاعتراف بحقوق عديمي الجنسية وضمان حمايتها، بما يشمل طالبي اللجوء عديمي الجنسية والمستفيدين من الحماية الدولية، فضلاً عن أطفالهم. وفي خضم التطورات الإيجابية، شددت منظمات المجتمع المدني على ضرورة بذل المزيد من العمل لتحديد حقوق الأشخاص عديمي الجنسية وحمايتها بشكل كامل.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-312-statelessness-context-asylum

3.13. مضمون الحماية

يُشير مضمون الحماية إلى الحقوق التي يحق للمستفيدين من شكل من أشكال الحماية التمتع بها في بلد اللجوء، فضلًا عن الالتزامات المرتبطة بها. تُمنَح الحماية بحصول مقدمي الطلبات على قرار إيجابي يمنح صفة اللجوء أو الحماية الثانوية (يُشار إليها أيضًا باسم الأوضاع المتسقة مع الاتحاد الأوروبي). ويشير معدل الاعتراف إلى عدد النتائج الإيجابية كنسبة مئوية من إجمالي عدد القرارات المتعلقة بطلبات الحماية الدولية. وفي حين أن أشكال الحماية الوطنية تمنح بالفعل وضع الحماية لرعايا الدول الثالثة، فإن تلك الأوضاع – غير المنسَّقة عبر دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع – غير مشمولة في حساب معدل القبول.

في عام 2023، ارتفع معدل الاعتراف في الدرجة الأولى بأشكال الحماية التي ينظمها الاتحاد الأوروبي إلى 43%، متزايدًا للسنة الثالثة على التوالي. وكان هذا هو المعدل الأعلى منذ عام 2016 (عندما منحت 57% من القرارات وضع اللاجئ أو الحماية الفرعية). وكان هذا الارتفاع مدفوعًا في الغالب بزيادة معدلات الاعتراف بالأفغان والعراقيين والفلسطينيين والأوكرانيين وزيادة عدد القرارات الصادرة للسوريين. وبشكل مجمل، منحت 54% من جميع القرارات الإيجابية وضع اللاجئ، في حين منحت 46% منها وضع الحماية الفرعية.

وإلى جانب الأوضاع التي ينظمها الاتحاد الأوروبي، تجدر الإشارة إلى أن أكثر من ربع القرارات السلبية المتعلقة بالأوضاع التي ينظمها الاتحاد الأوروبي منحت شكلاً وطنيًا من أشكال الحماية، وهو ما يمنح تصاريح بالبقاء لأسباب إنسانية.

وشملت الجنسيات التي حصلت على أعلى معدلات الاعتراف في عام 2023 السوريين (94%) والأوكرانيين (92%) والفلسطينيين (87%) واليمنيين (84%) والإريتريين (83%) والبيلاروسيين (81%).

يشكل نطاق الحقوق والخدمات التي يحصل عليها المستفيدون من الحماية وجودتها فرص اندماجهم الفعَّال في المجتمع المضيف. في عام 2023، ركزت التغييرات التشريعية والسياسية على لم شمل الأسرة والأشكال الوطنية للحماية، في حين واصلت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسّع تطوير سياسات وإستراتيجيات الاندماج المصممة خصوصًا للملفات المشتركة للمستفيدين من الحماية في الدول المعنية، بدعم من منظمات المجتمع المدني. وركز عدد من المبادرات على تيسير الإجراءات الإدارية التي يستخدمها المستفيدون من الحماية للحصول على الحقوق المرتبطة بها.

وقد دفعت مناسبة الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ التوجيه المتعلق بلم شمل الأسرة إلى إصدار منشورات وتوصيات لتحسين تنفيذه. وواصلت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي والمحاكم الوطنية تقديم التوجيهات بشأن تطبيقه العملي، مع توضيح القواعد ذات الصلة بشأن نطاقه ومعاييره.

وركزت عدة مبادرات على وضع قواعد ومعايير أو تعديلها لأشكال الحماية الوطنية. ومن أجل تجنب أي غموض قانوني، منحت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسّع تصاريح إقامة على أساس اعتبارات إنسانية أو طبية في محاولة لحماية مصالح الطفل الفضلى أو مبدأ *عدم الإعادة القسرية*.

وبطبيعة الحال، استهدفت العديد من مبادرات الإدماج في عام 2023 المستفيدين من الحماية المؤقتة، بما في ذلك الدعم في الحصول على التعليم والتدريب اللغوي. وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في توفير الخدمات ذات الصلة واستكمال الجهود التي تبذلها السلطات على مستوى المجتمع المحلي.

ومن بين التحديات المبلغ عنها، لوحظ أن محدودية بدائل الإسكان الاجتماعي أو عدم توفرها ونقص المساكن منخفضة التكلفة في الأسواق المحلية يوجدان عقبات أمام المستفيدين من الحماية الدولية للعثور على مسكن.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-313-content-protection

3.14. إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية

سعت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع إلى الوفاء بالتزاماتها بإعادة التوطين في عام 2023، مع مواجهة تحديات خاصة على المستوى الوطني. ويلزم تعديل الأولويات في ظل نقص أماكن الإقامة لاستضافة اللاجئين الذين أعيد توطينهم. وفي الوقت نفسه، ضربت حالات الطوارئ دولاً ثالثة ينتظر فيها اللاجئون المعرضون للخطر نقلهم، مثل الزلزال الذي وقع في تركيا.

في المجمل، وصل نحو 15,000 شخص في عام 2023 إلى الاتحاد الأوروبي الموسّع من دول ثالثة في سياق إعادة التوطين أو القبول الإنساني. وكان هذا هو أدنى عدد منذ عام 2016، باستثناء عام 2020 الذي تعطلت فيه عمليات النقل بشدة بسبب جائحة كوفيد-19.

وظل دور منظمات المجتمع المدني مهمًا في تنفيذ إعادة التوطين والمسارات التكميلية له، بما في ذلك برامج القبول الإنساني. شاركت منظمات المجتمع المدني في إحالة اللاجئين، وساهمت في نجاح عمليات إجلاء اللاجئين المعرضين للخطر، ودعمت عمليات النقل الآمن للاجئين المختارين، اعتمادًا على الاتفاقيات الموقعة مع دول الاتحاد الأوروبي الموسّع. وكان دورها في توفير خدمات الاستقبال، ولا سيما الإسكان، عاملاً أساسيًا لتخفيف الضغط على أنظمة الاستقبال في بعض الدول.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-314-resettlement-and-humanitarian-admissions

4. الأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة في إجراءات اللجوء

في عام 2023، أبلغ عدد من دول الاتحاد الأوروبي الموسّع عن استمرار عدد كبير من المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، بدءًا من الذين يعانون من إعاقات جسدية أو نفسية وصولاً إلى ضحايا العنف القائم على نوع الجنس والأطفال الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي وحدهم. وفي ظل الخلفية العامة للتأخير المتكرر في إجراءات اللجوء وأنظمة الاستقبال المشبعة، واصلت الحكومات البحث عن حلول لضمان تحقيق الظروف الكريمة والأمان للفئات الأكثر ضعفًا. وفي بعض الأحيان، سمحت التغييرات التشريعية والسياسية بعدم التقيد بالمعايير العليا، في حين أبرزت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مخاطر ذلك على المدى الطويل.

وتواجه السلطات في الدول التي تشهد أعدادًا كبيرة من الوافدين في وقت واحد صعوبات في تحديد الاحتياجات الخاصة وتقييمها على النحو المناسب. كانت الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2023 -التي تشير إلى الحالات في الفترة ما بين 2018 و2020- بمنزلة تذكير بأن الثغرات في تحديد هوية المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة ودعمهم قد يكون لها تأثير كبير في حياتهم. إضافة إلى ذلك ، كشفت أبحاث وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء عن ثغرات كبيرة في البيانات، حيث إن دول الاتحاد الأوروبي الموسّع لا تقوم بشكل عام بجمع بيانات عن الفئات المستضعفة أو تسجلها، ويرجع ذلك في الغالب إلى مخاوف حماية البيانات، ومن ثم يكون من الصعب تحديد الأنواع الأكثر شيوعًا من الإعاقات أو حالات الضعف التي يتم اكتشافها بين المتقدمين للحصول على الحماية الدولية.

في أكتوبر 2023، دخلت اتفاقية اسطنبول حيز التنفيذ في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، مشتملة على الأحكام المتعلقة باللجوء وعدم *الإعادة القسرية*. وعلى الصعيد القُطري، تركزت الجهود على منع العنف ضد النساء والفتيات وتقديم الدعم لضحايا العنف من الإناث. ولا تزال الخرائط الشاملة تكشف عن وجود ثغرات كثيرة في نظم اللجوء والاستقبال، ما يهدد سلامة النساء والفتيات. وقد تولت المحاكم أمر هذه الثغرات وأثرها الضار وفصلت فيها.

وبذلت السلطات الوطنية جهودًا لتحسين استجابة نظم اللجوء والاستقبال لاحتياجات المتقدمين من ذوي التوجهات الجنسية والهوية الجندرية والخصائص الجنسية المتنوعة. تركز المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب عن دولة المنشأ على وضع الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية لتقييم وضعهم بشكل صحيح. وتحقيقًا لهذه الغاية، في عام 2023، قامت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء بتحديث دليل أبحاث معلومات دولة المنشأ بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (LGBTIQ) لمساعدة الممارسين. وفي الدرجة الثانية، تدخلت المحاكم كثيرًا ولغت قرارات الدرجة الأولى السلبية لضمان حماية هذا الملف الشخصي للمتقدمين.

وحيث إن معظم الأشخاص الذين يلتمسون الحماية المؤقتة في أوروبا يتألفون من النساء والأطفال، فإن الاعتبارات المتعلقة بالاتجار بالبشر لا تزال بارزة بين دول الاتحاد الأوروبي الموسّع، ما أدى إلى اتخاذ مزيد من تدابير الوقاية والحماية في عام 2023. وفي أعقاب اقتراح المفوضية الأوروبية في ديسمبر 2022 بتنقيح توجيه مكافحة الاتجار، اعتمد البرلمان الأوروبي تفويضه للمفاوضات مع الدول الأعضاء التي بدأت في نوفمبر 2023 مع المجلس الأوروبي. بعد ذلك ، توصل البرلمان والمجلس الأوروبيان إلى اتفاق غير رسمي في يناير 2024 بشأن توسيع نطاق التوجيه الحالي. وعلى الصعيد الوطني، أدخلت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع تغييرات لتحسين تحديد ضحايا الاتجار وإحالتهم وحمايتهم. وركزت بعض الدول أيضًا على رصد الحالة من خلال التكليف بإجراء دراسات لتحليل الاتجاهات الحالية.

في عام 2023، تم تقديم 41,000 طلب لجوء من قبل قاصرين غير مصحوبين بذويهم في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي الموسّع. وكان هذا ممثلاً للنسبة نفسها في عام 2022 (5%) وثاني أعلى نسبة على الإطلاق منذ عام 2015. وظلت حصة الطلبات المقدمة من القاصرين غير المصحوبين بذويهم مستقرة، حيث تمثل نحو 4% من جميع الطلبات المقدمة في دول الاتحاد الأوروبي الموسّع. كما نشأت حصة كبيرة من المتقدمين القاصرين من سوريا وأفغانستان، ويمثلون ثلاثة من كل خمسة طلبات من القاصرين غير المصحوبين بذويهم في دول الاتحاد الأوروبي الموسّع.

الشكل 3: أعلى 10 دول في الاتحاد الأوروبي الموسّع تلقيًا للطلبات من قبل القاصرين غير المصحوبين بذويهم، عام 2023 مقارنة بعام 2022 ونسبة الطلبات المقدمة من الجنسية الرئيسية للقاصرين غير المصحوبين بذويهم، 2023

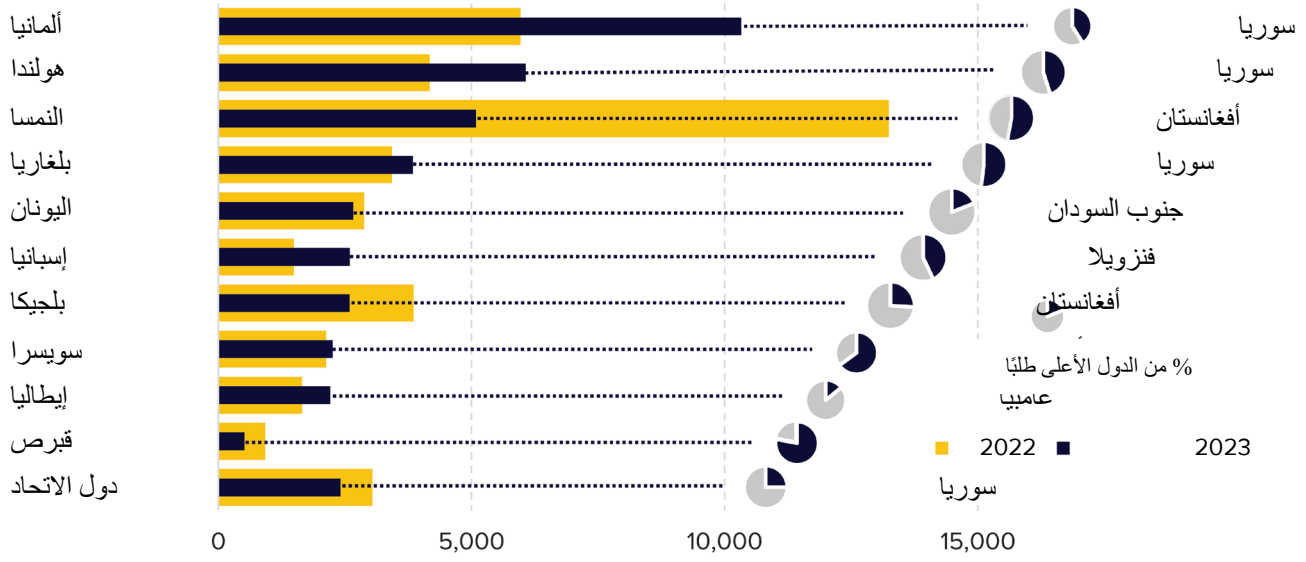

ملحوظة: لم تتوفر بيانات البرتغال في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2023.
المصدر: البيانات الخاصة بنظام التحذير المبكر والاستعداد التابع للوكالة الأوروبية للجوء (EUAA EPS) بدءًا من 1 فبراير 2024.

تراجعت الطلبات التي تم سحبها ضمنيًا من قبل القاصرين غير المصحوبين بذويهم بأكثر من ثلث ذروتها في عام 2022، خاصة من قبل القاصرين الأفغان غير المصحوبين بذويهم. وهذا يشير إلى احتمالية تقليل التحركات الثانوية من قبل القاصرين غير المصحوبين بذويهم داخل دول الاتحاد الأوروبي الموسّع.

أدى استمرار ارتفاع عدد الطلبات المقدمة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم في عدد من دول الاتحاد الأوروبي الموسّع إلى تغييرات عديدة في استقبالهم. ولا تزال هناك مشكلات كثيرة قائمة، وكانت ظروف استقبال الأطفال في كثير من الأحيان دون المستوى الأمثل. وتهدف التغييرات التشريعية والسياسية إلى تسريع العمليات وضمان الدعم المناسب، مع تسليط المنظمات غير الحكومية الضوء على المخاطر التي قد تعنيها هذه الاستثناءات من الناحية العملية.

إضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن نقص الأوصياء على المتقدمين القاصرين غير المصحوبين بذويهم في بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسّع. لتقديم التوجيه والمساعدة على زيادة جودة الخدمات، وضعت وكالة حقوق الإنسان الأساسية (FRA) دليلاً لمدربي الأوصياء، تتممه منصة تعليم إلكترونية. إضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، تم تطوير دليلين عمليين للأوصياء كمقدمة للحماية الدولية وإجراءات اللجوء. كما نشرت وكالة حقوق الإنسان الأساسية ومجلس أوروبا توجيهات لمسؤولي الحدود والسلطات الأخرى بشأن حماية الأطفال عند حدود أوروبا.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-4-children-and-people-special-needs-asylum-procedure

5. الدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء **EUAA** في 2023

مع استمرار ضغوط الهجرة واحتياجات الحماية المعقدة في أوروبا، وسعت الوكالة دعمها التشغيلي والتقني لمعالجة الأنماط المتطورة. وساهمت الوكالة، بوصفها طرفًا فاعلًا أساسيًّا في استجابة الاتحاد الأوروبي الجماعية لتلبية احتياجات الملايين من النازحين، إسهامًا فعَّالًا في تنفيذ حلول الحماية في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة إلى الدول التي تستقبل أعدادًا كبيرة من النازحين من أوكرانيا.

لتوفير معلومات تستند إلى الأدلة لمجموعة واسعة من الجمهور، من بينهم مقرري السياسات، واصلت الوكالة جمع المعلومات المتعلقة بمواضيع محددة وآخر المستجدات والمواضيع الناشئة والتنبؤات في مجال اللجوء ومعالجتها وتوليفها وتحليلها. وفي أعقاب خارطة الطريق للتقارب بين الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي، أجرت بعثة وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء دراسة تجريبية لتحليل ممارسات صنع القرار بشأن طلبات اللجوء وأصل الاختلافات في معدلات الحماية بين الدول الأعضاء، ولا سيما في ما يتعلق بدول المنشأ التي أعدت الوكالة مذكرات توجيهية بشأنها. وخلصت الدراسة إلى أن الاختلافات في معدلات الاعتراف نجمت عن التفاعل المعقد لعوامل متعددة، مثل الاختلافات في النظم الوطنية وممارسات صنع القرار التي تتأثر بالسياسات الوطنية والتوجيهات والسوابق القضائية الوطنية. كما سلطت الدراسة الضوء على أن منتجات وأنشطة وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء تساعد على الوصول إلى التقارب في الممارسات.

كما أجرت الوكالة تقييمًا متعمقًا لاستخدام منتجاتها المتعلقة بالمعلومات والتوجيهات القطرية ومدى تأثيرها، وخلص إلى أن كلاً من منتجات المعلومات والتوجيهات ذات الصلة بدولة المنشأ التابعة لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء تُستخدم على نطاق واسع، فتُستخدم المعلومات بصورة أساسية من قبل موظفي التقييم، بينما تُستخدم الإرشادات بصورة أساسية من قِبل صانعي السياسات. القيمة المضافة لمنتجات وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء مقارنة بالمصادر الوطنية هي موثوقيتها، والاستخدام المتسق لمنهجية صارمة ومستوى التنسيق.

ودعَّم التدريب الذي أعدته وقدمته الوكالة التنفيذ العملي لنظام اللجوء الأوروبي المشترك من خلال مساعدة موظفي اللجوء والاستقبال على تعزيز معارفهم ومهاراتهم واستقلالهم من أجل تنفيذ إجراءات تتسم بالكفاءة والإنصاف وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي. في المجمل، تم تسجيل أكثر من 13,000 مشاركة في أنشطة التدريب التابعة للوكالة في عام 2023، وتم تدريب أكثر من 7,500 متعلم.

أحد مجالات العمل الرئيسية للوكالة هو تقديم المساعدة العملياتية والتقنية، خاصة للدول الأعضاء التي تعاني من ضغوط غير متناسبة على نظم اللجوء والاستقبال لديها. وفي عام 2023، قدمت الوكالة الدعم التشغيلي إلى 13 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في عدد من المجالات التي قد تشمل -حسب الاحتياجات المحددة لكل دولة- الدعم لزيادة القدرة والجودة في تسجيل الطلبات وتجهيزها في الدرجتين الأولى والثانية؛ وفي نظم الاستقبال الوطنية؛ وفي إجراء دبلن؛ وفي تقييمات الضعف وتعزيز حماية القاصرين غير المصحوبين بذويهم؛ وفي تحسين توفير المعلومات وإدارة المعلومات؛ وفي مجالات إعادة التوطين. وأظهرت تقييمات الدعم التشغيلي الذي قدمته الوكالة في عام 2023 أن الدعم قُدم بكفاءة وأدى إلى تحسين تدفق العمل وزيادة القدرات. إضافة إلى ذلك، واصلت الوكالة طوال عام 2023 دعم البعد الخارجي ل نظام اللجوء الأوروبي المشترك من خلال تعاونها مع الدول الثالثة على أساس خرائط الطريق الثنائية والبرامج الإقليمية الممولة من الاتحاد الأوروبي.

وفي مايو 2023، تم تعيين أول مسؤول لشؤون الحقوق الأساسية في الوكالة، وبدأ وضع إستراتيجية الوكالة للحقوق الأساسية وإنشاء آلية للشكاوى للرد على المطالبات المتعلقة بانتهاكات الحقوق الأساسية في سياق عمليات الوكالة. واتخذت أيضًا خطوات لوضع منهجية لوحدة الرصد الجديدة التابعة للوكالة. وسيكون التركيز على العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لرصد كيفية *تطبيق* الالتزامات القانونية لمكتسبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي في الممارسة العملية؛ وتقييم مستوى قدرة الدول الأعضاء على إدارة الضغوط؛ ومنع أوجه القصور؛ وتحديد القيود القائمة؛ ومساعدة الدول الأعضاء على معالجتها.

في عام 2023، تولت الوكالة الرئاسة الدورية لشبكة وكالات العدل والشؤون الداخلية (JHAAN)، وعملت بالتعاون مع وكالات أخرى عبر خمسة مجالات رئيسية ذات أولوية:

- الرقمنة ، التي تغطي القضايا المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي والقياسات الحيوية وقابلية التشغيل البيني؛
- تنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي الخضراء في وكالات العدل والشؤون الداخلية ((JHA؛
- توفير المعلومات في حالات الهجرة المختلطة؛
- الأمن السيبراني؛
- التواصل الداخلي والخارجي لزيادة الوعي والترويج لأنشطة الشبكة وعملها.

رابط القسم في التقرير الرئيسي: https://euaa.europa.eu/asylum-report-2024/section-5-euaa-support-2023

ملحوظات ختامية

في عام 2023، واصلت الدول الأوروبية استضافة عدد قياسي من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، حيث ارتفعت طلبات اللجوء للعام الثاني على التوالي. فالصراعات، والاضطهاد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية، والنظم الإيكولوجية المتدهورة، ظلت تجبر ملايين الناس على مغادرة منازلهم، ومنهم من يلتمس الحصول على الحماية في أوروبا.

يذكرنا أكثر من 1.1 مليون طلب تم تقديمه في دول الاتحاد الأوروبي الموسّع في عام 2023 بالأرقام في عامي 2015 و2016، وهي سنوات أزمة الهجرة في أوروبا. وفي الوقت نفسه، أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع أكثر من 1.1 مليون قرار تمنح الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا، مع استمرار الصراع ولا تزال البلاد تعاني من الويلات المدمرة للغزو الروسي. والفرق الملحوظ بين الفترتين 2015-2016 و2022-2023 هو أن خلال أزمة الهجرة، جاء عدد متزايد من الطلبات من عدد قليل من دول معينة، في حين أن المتقدمين حاليًا قادمون من عدد أكبر من الدول، ما يتطلب قدرًا أكبر من التنوع في التوجيه من أجل إجراء تقييم فعال لاحتياجات الحماية.

ومن المفهوم أن مجموع الأشخاص الذين يطلبون الحماية قد وضعوا أنظمة اللجوء والاستقبال في أوروبا تحت ضغط شديد. تم تحديد حلول الحماية بسبب الإرادة السياسية في تخصيص موارد إضافية والجمع بين الجهود والخبرات من قِبل العديد من أصحاب المصلحة على المستوى الأوروبي والوطني والمحلي. وعلى عكس الفترة 2015-2016، لم يتم تقديم العام الماضي على أنه "أزمة" في الخطاب العام، بالرغم من تلبية احتياجات عدد أكبر من الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية ومؤقتة. وهذا يشير إلى أن على الرغم من القيود بدرجات متفاوتة في أداء النظم الوطنية للجوء والاستقبال، أحرزت الدول الأوروبية تقدمًا في زيادة تأهبها واستعدادها على نحو أفضل لإدارة تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يلتمسون الحماية.

ومع ذلك، كانت الثغرات وأوجه القصور واسعة الانتشار في نظم الاستقبال مع تقارير متكررة من المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم ومنظمات المجتمع المدني عن ظروف معيشية دون المستوى، وخدمات الدعم المحدودة والتشرد. وذكرت سلطات اللجوء أيضًا أن المتقدمين الوافدين يعانون من سوء الحالة الصحية بشكل متزايد، ومن المرجح أن يكون ذلك نتيجة للرحلات الأكثر خطورة التي يقومون بها للوصول إلى أوروبا. وتعني الاستجابة المنهجية والمنظمة لهذه الاحتياجات الصحية أن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد. وبما أن من الواضح أن الضغط سيستمر في السنوات المقبلة، يتعين على دول الاتحاد الأوروبي الموسّع أن تعمد إلى البرمجة والاستثمار لذلك لتعزيز قدرة على التجهيز وتعزيز نظم الاستقبال من أجل توفير ظروف استقبال كريمة للمحتاجين.

في خضم الجهود التي تبذلها دول الاتحاد الأوروبي لتوفير الحماية الفعالة والقيود المبلغ عنها في أداء أنظمة اللجوء والاستقبال، كان دور المؤسسات القضائية في تفسير *طلبات* اللجوء وتوجيه التنفيذ العملي لنظام اللجوء الأوروبي المشترك حاسمًا. وواصل كل من الاتحاد القضائي الموحد والمؤسسات القضائية الوطنية فحص التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية في عدد من المجالات ذات الصلة بالمركز، مع التركيز بوجه خاص على الوصول الفعال إلى الإقليم وإجراءات اللجوء وتطبيق مبدأ *عدم الإعادة القسرية*، وإجراءات دبلن، وتقييم الطلبات، وظروف الاستقبال (بما يشمل الضمانات الخاصة بالمتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة) والاحتجاز. وردًا على الطلبات المتزايدة، من المتوقع أن تظل محاولات معالجة طلبات الحماية الدولية خارجيًا على جدول الأعمال السياسي. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري أن تجري المحاكم الوطنية استعراضات قضائية لضمان توفير إجراءات لجوء عادلة وفعالة للمتقدمين.

ومع وجود نسبة كبيرة من القضايا المعلقة التي تنتظر صدور قرار في محكمة الدرجة الثانية، من المتوقع أن تحدد قرارات المحاكم بشكل متزايد الممارسات القانونية وتؤثر في سياسات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي الموسّع. وتحقيقًا لهذه الغاية، يبقى من الضروري تخصيص موارد للنهوض بالتطوير المهني والخبرة الفنية في مجال اللجوء بين القضاة الوطنيين. ومن المهم أيضًا أن تتبع السلطات قرارات المحاكم لتعزيز الثقة في سلامة نظام اللجوء الأوروبي المشترك والحفاظ عليها.

ومن المجالات التي أثارت كثيرًا من المناقشات في عام 2023، على غرار السنوات السابقة، التحدي المزدوج المتمثل في إدارة الحدود والوصول الفعال إلى الحماية من جانب المحتاجين. في عام 2023، تم اتخاذ خطوات مهمة نحو معايرة نظام إدارة الحدود الأوروبية المتكاملة للسيطرة الفعالة على الحدود البرية والبحرية الخارجية وحماية أداء منطقة شنغن. وقد تم ذلك من خلال الربط البيني وقابلية التشغيل البيني لنظم المعلومات المتعلقة بالحدود والأمن، وتوثيق التنسيق بين الوكالات الأوروبية والسلطات الوطنية، والتعاون مع دول ثالثة. وإضافة إلى ذلك، يتمثل أحد العناصر الرئيسية للإدارة الأوروبية المتكاملة للحدود، على النحو الذي رسمته المفوضية الأوروبية في عام 2023، في الاحترام الكامل للحقوق الأساسية. لكن هناك تقارير ظهرت في عدد من المناسبات بشأن ممارسات تحول دون الوصول الفعلي إلى الأراضي من جانب الأشخاص الذين قد يكونون بحاجة إلى الحماية. ومن المهم أن تضع دول الاتحاد الأوروبي الموسع آليات مستقلة لرصد الامتثال لحقوق الإنسان على الحدود وتجهيزها بما فيه الكفاية، كما هو متوخى في ميثاق الهجرة واللجوء.

ومما لا شك فيه أن الاتفاق السياسي والخطوات العملية اللاحقة التي اتُخذت نحو اعتماد الميثاق كانت بمنزلة انفراجة كبيرة في تطور نظام اللجوء الأوروبي المشترك. في إطار مراحل تطوره التاريخية، ظل نظام اللجوء الأوروبي المشترك يدفع دول الاتحاد الأوروبي الموسّع إلى تحسين أنظمة اللجوء والاستقبال لديها مع زيادة معايير الحماية. ويعتزم الاتفاق تقديم نظام لجوء حديث متعدد الأوجه ويوفر مجموعة متنوعة من الأدوات. وهو يهدف إلى مساعدة الدول على معالجة الواقع المعقد في بيئة هجرة تحددها معايير متعددة ومتنوعة ولا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان. ولأن من الصعب مراعاة جميع السيناريوهات الممكنة، فإن الميثاق يهدف إلى تعزيز الحلول وتوسيع نطاق الاحتمالات التي تتناولها الأدوات المختلفة.

إن صياغة تشريعات مشتركة، وإن كانت مهمة، ليست سوى خطوة واحدة نحو سياسة موحدة للجوء ومواءمة معايير الحماية. وبالقدر نفسه من الأهمية، يأتي تطبيق القواعد بطريقة متقاربة ومنسقة. وستكون الأشهر التالية لاعتماد الاتفاق فترة مزدحمة ولكنها بناءة، حيث ستضع الدول، بتوجيه من المفوضية الأوروبية وبدعم من وكالات الاتحاد الأوروبي، الترتيبات اللازمة للتطبيق العملي للميثاق. في هذه العملية وخارجها، ستواصل وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء كونها عنصرًا حيويًا في بنية اللجوء الأوروبية، حيث توفر الدعم التقني والتشغيلي والتدريبي لدول الاتحاد الأوروبي الموسّع. وبولايتها المعززة، ستعمل الوكالة عن كثب مع الدول لرصد كيفية تطبيق الالتزامات القانونية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي في *الممارسة* العملية، ومنع أوجه القصور، وتحديد القيود القائمة، ومساعدة الدول على معالجتها.

تقرير اللجوء لعام 2024: ملخص تنفيذي

يقدم تقرير اللجوء لعام 2024، بوصفه مصدرًا مرجعيًا للمعلومات بشأن الحماية الدولية في أوروبا، نظرة عامة شاملة على التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في عام 2023. يقدم الملخص التنفيذي نسخة موجَزة من التقرير الرئيسي.

تقوم الوكالة الأوروبية للجوء (EUAA) بجمع المعلومات حول جميع جوانب نظام اللجوء الأوروبي المشترك. وتحقيقًا لهذه الغاية، يُبرز التقرير التغييرات في السياسات والممارسات والتشريعات. ويستعرض اتجاهات اللجوء والمؤشرات الرئيسية للعام المرجعي 2023، ويقدم لمحة عامة عن نظام دبلن الذي يحدد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة الحالة وقسمًا مخصصًا للمتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم القُصَّر غير المصحوبين بذويهم. يورد التقرير أمثلة من السوابق القضائية لتفسير القوانين الأوروبية والوطنية في سياق *قوانين* اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

يستنِد تقرير اللجوء لعام 2024 إلى المعلومات المستقاة من مجموعة كبيرة من المصادر – من بينها المنظورات المقدمة من السلطات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية – في تقديم صورة كاملة ووجهات نظر متنوعة. يُعدُّ التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بمثابة مرجع لأحدث التطورات في مجال الحماية الدولية في أوروبا.

euaa
EUROPEAN UNION
AGENCY FOR ASYLUM